

استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية

قراءة تحليلية في تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية "2018-2019" IFSB

The stability of the Islamic financial services industry Analytical reading in the reports of the Islamic Financial Services Board IFSB "2018-2019"

حورية ساري¹

¹ محبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط، (الجزائر)، h.sari@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2021/12/07

تاريخ القبول: 2021/09/26

تاريخ الاستلام: 2021/09/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التحليل استقرار صناعة الخدمات المالية الاسلامية خلال الفترة 2017-2018 وكذلك تحديد التحديات التي تواجه استقرارها ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال بيانات تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018-2019.

وقد خلصت الدراسة أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية حققت مسار نمو ايجابي في الأصول و الموجودات ، غير أن استقرارها يتحدد بعدة تحديات الداخلية منها والخارجية

كلمات مفتاحية: صناعة الخدمات المالية الاسلامية، خدمات المصرفية الاسلامية، التحديات.

تصنيفات JEL: G32, G24.

Abstract:

This study aims to analyze the stability of the Islamic financial services industry during the period 2017-2018, as well as identify the challenges facing its stability, and to achieve the objectives of the study, the data of the Islamic Financial Services Board 2018-2019 reports were used.

The study concluded that the global Islamic financial services industry has achieved a positive growth path in assets, but its stability is determined by several internal and external challenges.

Keywords: Islamic Financial Services Industry; Islamic banking services; Challenges.

JEL Classification Codes: G32, G24.

المؤلف المرسل : حورية ساري: h.sari@lagh-univ.dz

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية عدة تطورات على مستوى النمو الاصول والموجودات والانتشار الجغرافي والدولي وكذلك على مستوى حجم واليات تعاملاتها، وهو ما جعل الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تنافس التقليدية حتى أن توسع نطاق استخدامها امتد الى الدول غير الإسلامية، خاصة بعد أن اثبتت جدارتها في مواجهة تقلبات الاقتصاديات التي عايشها العالم منذ الازمة المالية في عام 2008 والتي عصفت بالعديد من البنوك التقليدية.

ورغم التطورات التي شهدتها الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الا انها لا تزال تواجه جملة من التحديات والصعوبات التي حدت من تطورها.

1.1. الاشكالية الرئيسية:

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية وماهي التحديات التي تواجه استقرارها؟

من خلال الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث الى المحاور التالية:

المحور الاول: الاطار النظري للصناعة المالية الإسلامية؛

المحور الثاني: واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم؛

المحور الثالث: تحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

2.1. فرضيات الدراسة:

يتحدد استقرار الصناعة الخدمات المالية الإسلامية بالتحديات التي تواجهها.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ابراز الجوانب التالية :

- الجانب النظري لصناعة الخدمات المالية الإسلامية؛

- واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم؛

- تحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

4.1. المنهج المعتمد: من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الدراسة، تتم معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراساتها وتحليلها، وذلك بهدف الوقوف على مدى استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية والتعرف على التحديات التي تواجه استقرارها من خلال اعتمادنا على أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية محاولة منا الإحاطة بأهم الأبعاد للإجابة على الاشكالية المطروحة.

5.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (أحمد شوقي، 2019) تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل متعمق لتقييم مؤشرات ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من 2012 حتى 2018 لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور صناعة المصرفية الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بصناعة المصرفية الإسلامية والأبحاث المتخصصة، توصل الباحث إلى أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية في موقع يمكنها من المحافظة على مسار نمو إيجابي وزيادة أصولها. ومن أجل ضمان تحقيق معدلات النمو يجب أن تكون صناعة المصرفية الإسلامية على حذر من التحديات التي تواجهها.

- دراسة (كروش، بللعماء، و سيد اعمر، 2020)، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد فرص وتحديات الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية، وانعكاساتها على مستقبل الخدمات المالية الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاق جديدة لمستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، بحيث يمكن لتقنية البلوكتشين على سبيل مثال، مساعدة المصارف الإسلامية في مزاولة عملياتها بطرق أكثر أماناً، كما توصلت إلى أن تطورات التكنولوجيا المالية تفرض على المصارف الإسلامية، خلق نوع من التوازن بين تجنب المخاطر والتوجه العالمي نحو ابتكارات التكنولوجيا.

- دراسة (صخري و بن علي، 2021) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مستحدث ذلك لما تعرفه من طفرة نوعية ونجاح كبير في جميع معاملاتها، خصوصاً ما تشهده

الصناعة المالية الإسلامية مؤخرًا من نمو في ظل تراجع أداء النظام المالي التقليدي، توصل الباحثان إلى تحقيق الصناعة المالية الإسلامية لنمو متسارع في أصولها، والذي يرجع بالأساس إلى الثورة غير مسبقة لإصدارات الصكوك الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

- دراسة (Ries Ahmed, Aminul Islam, Zuqibeh, & Yousif Alabdullah, 2014) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مخاطر التي تواجه الخدمات المالية الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن الخدمات المالية الإسلامية من بين أكثر قطاعات نجاحًا في الصناعة المالية الإسلامية وهي واحدة من أسرع القطاعات نموًا في المشهد المالي العالمي. كما توصلت إلى أن هناك بعض المخاطر والتحديات التي تحتاج إلى حلول سريعة من أجل استمرار نمو في الخدمات المالية الإسلامية. وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الإدارة العليا والخبراء الماليين وعلماء الشريعة من جهة ، والمزيد من التفاعل بين الهيئات الشرعية من جهة أخرى.

- دراسة (Abozaid, Abdulazeem, 2015) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التحديات الداخلية التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي ، توصل الباحث إلى أن أن الصيرفة والتمويل الإسلامي يواجهان بعض التحديات الداخلية والتي يمكن مواجهتها من خلال سن الحوكمة الشرعية لكل من المنتجات والرقابة الشرعية.

- دراسة (Hassnian, Rose, & Zaini, 2019) تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في التأثير المحتمل للتكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في بروناي وماليزيا. توصلت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية لها تأثير كبير محتمل على كل من صناعة التمويل التقليدية والإسلامية. هذا التأثير المحتمل في كلا الاتجاهين ، أي إيجابي وسلبي. ويبدو أن استجابة ورد فعل صناعة التمويل الإسلامي تجاه ظهور التكنولوجيا المالية وتأثيرها المحتمل بطيئًا للغاية مقارنة بنظيراتها التقليدية.

2. الاطار النظري للصناعة المالية الاسلامية.

تهتم الصناعة المالية الإسلامية بعمليات تطوير وتنويع أدوات التمويل في الأسواق المالية، بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي ، وتشمل الصناعة المالية الإسلامية عدّة عناصر لعلّ أبرزها:

1.2 تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

يمكن أن نستعرض مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال المفاهيم التالية:

التعريف الأول: يمكن تعريف الصناعة المالية الإسلامية على أنّها: ابتكار لحلول مالية، فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما تقدم حلولاً، فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل (السويلم، 2004، صفحة 05)

التعريف الثاني: يمكن تعريف الصناعة المالية الإسلامية بأنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف. (قندوز ، 2008، صفحة 161) من خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء تعريف للصناعة المالية الإسلامية على أنّها "كل النشاطات والعمليات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية مرتكزة على ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا يكون إما بصناعة أدوات تمويلية جديدة أو إضفاء الصبغة الشرعية على أدوات تمويلية قديمة، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل (مهني، 2018، صفحة 4)"

2.2 خصائص الصناعة المالية الإسلامية

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بعدة خصائص لعلّ أبرزها:

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي:** يقوم الابتكار الحقيقي على تطوير المنتجات المالية الإسلامية تطويراً حقيقياً وليس صورياً، مثلما يتضح في المنتجات التقليدية، ذلك أن كل أداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر،

الضمانات أو التسعير وهذا من منطلق أن المقصود بالصناعة المالية الإسلامية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية؛ وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **التشريع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:** تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي تستمد من خلاله المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد قدر الإمكان عن الخلافات الفقهية، والتركيز على أهم أسس الصناعة المالية الإسلامية والقائمة على مبدأ المشاركة في المخاطر وتجنب مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى.

- **التمويل بدل الاستثمار:** تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة؛ من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفائض من المال والذين يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية، واستخدام هذه الأموال في عمليات التمويل بدل الاستثمار باعتبارها أقل مخاطرة (خنيوة و على موسى، الصفحات 04-05)

- **المصادقية الشرعية:** نعي بالمصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن؛ أي الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، باعتبار أن الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى التوصل لحلول مبتكرة خارج دائرة الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، بينما تركز الشريعة الإسلامية على دائرة ما هو جائز شرعا، أي كل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك، وباعتبار أن ظروف المجتمعات تتفاوت وتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا عن الإسلام (قندوز، 2007، الصفحات 21-22).

- **الكفاءة الاقتصادية:** المقصود بالكفاءة الاقتصادية هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي الى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات.

ذلك أن المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية لا تكفيها أن تكون ذات مصداقية شرعية فقط، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرنا جدا، كذلك يجب أن تتجنب هذه المبتكرات زيادة الآثار الاقتصادية السلبية مثل التضخم، البطالة وسوء توزيع الثروة

وحتى يحقق المنتج الإسلامي جانب الكفاءة الاقتصادية، يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي ليؤدي في النهاية إلى الوصول إلى تشكيلة متنوعة من المنتجات التي تتيح إمكانية تلبية مختلف الرغبات وبالتالي حل المشكلات التمويلية. (مهني، 2018، صفحة 05)

3.2. أهداف الصناعة المالية الإسلامية

تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (الخيطي، 2010، الصفحات 03-04):

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية وتمتاز بالمصداقية الشرعية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات التقليدية؛
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات؛
- تحقيق المواءمة بين العوائد و المخاطرة و السيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية؛
- ابتكار أوراق مالية إسلامية تساهم في تطوير أسواق المال المحلية و العالمية؛
- خلق دورة اقتصادية حقيقية من خلال توفير تمويل مستقر و حقيقي،
- الاستفادة من رؤوس الأموال العازفة عن الاستثمار في المشاريع الربوية واستخدامها في إنعاش الاقتصاد؛
- توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكاليات التمويل من خلال تنويع صيغ الاستثمار والتقليل من مخاطره.

4.2. مكونات الصناعة المالية الإسلامية

تتكون الصناعة المالية الإسلامية من أربعة مكونات، تتمثل فيما يلي:

- **المصارف الإسلامية:** وهي تمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها المصرفية ونظمها الشرعية، وتتقبل الأموال وفق قاعدتي " الخراج بالضمان" والغرم بالغنم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية (بعل، 2003، صفحة 16)؛

- **صناديق الاستثمار الإسلامية:** وهي تلك الصناديق التي تلزم مدراءها بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب؛

- **الصكوك الإسلامية:** وهي تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول؛ (بن عمارة، 2011، صفحة 254)

- **التأمين التكافلي:** هو تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر، والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجتمع فيه الأقساط والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات من التعويضات والمصروفات، وما تبقى هو الفائض، وذلك وفق نظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماره شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية (القره داغي، 2010، صفحة 12).

3. واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم وتحديات التي تواجهها

1.3 تطور حجم الاصول الصناعة المالية الإسلامية

في عام 2018 ، سجلت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تحسناً مستمراً للعام الثالث على التوالي حيث قدرت قيمتها الإجمالية. بنحو 2.19 تريليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بمبلغ 2.05 تريليون دولار أمريكي المسجل في نهاية عام 2017. حيث يعتبر للانتعاش الإيجابي في أسعار النفط وتحسين جودة الأصول بسبب نمو الائتمان ، من بين أسباب ، التي كان لها دور فعال في النمو المسجل خلال الفترة. على الرغم من ذلك ، سجل صناعة الخدمات المالية الإسلامية معدل نمو أبطأ بنسبة 6.9٪ مقارنة بمعدل نمو 8.5٪ بين عامي 2016 و 2017 والذي شهد نمو إجمالي قيمة صناعة الخدمات المالية الإسلامية من 1.89 تريليون دولار أمريكي إلى أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي لأول مرة. يُفسر الانخفاض في معدل نمو مؤشر الخدمات المالية الإسلامية ، من بين عوامل جيوسياسية واقتصادية أخرى ، الانخفاض في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي في بعض الدول ذات الحضور الكبير في المصرفية الإسلامية.

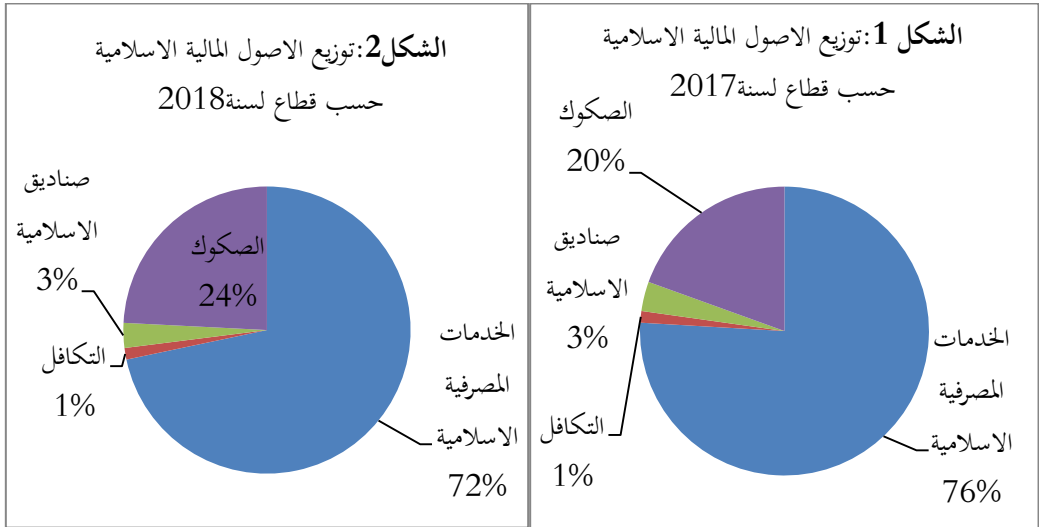
2.3 توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاع (مليار دولار أمريكي)

الجدول 1: توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاع للفترة 2017-2018 (مليار دولار أمريكي)

سنة 2018		سنة 2017		القطاعات
نسبة الاصول	حجم الاصول (مليار \$)	نسبة الاصول	حجم الاصول (مليار \$)	
71.7%	1571.3	76.0%	1557.5	الخدمات المصرفية الإسلامية
24.2%	530.4	19.5%	399.9	الصكوك
2.8%	61.5	3.3%	66.7	صناديق الإسلامية
1.3%	27.7	1.3%	26.1	التكافل

المصدر: من عداد الباحثة باعتماد على تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018-2019 "IFSB"

ومنه يمكن توضيح نتائج الجدول أعلاه من خلال الشكلين التاليين:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول اعلاه

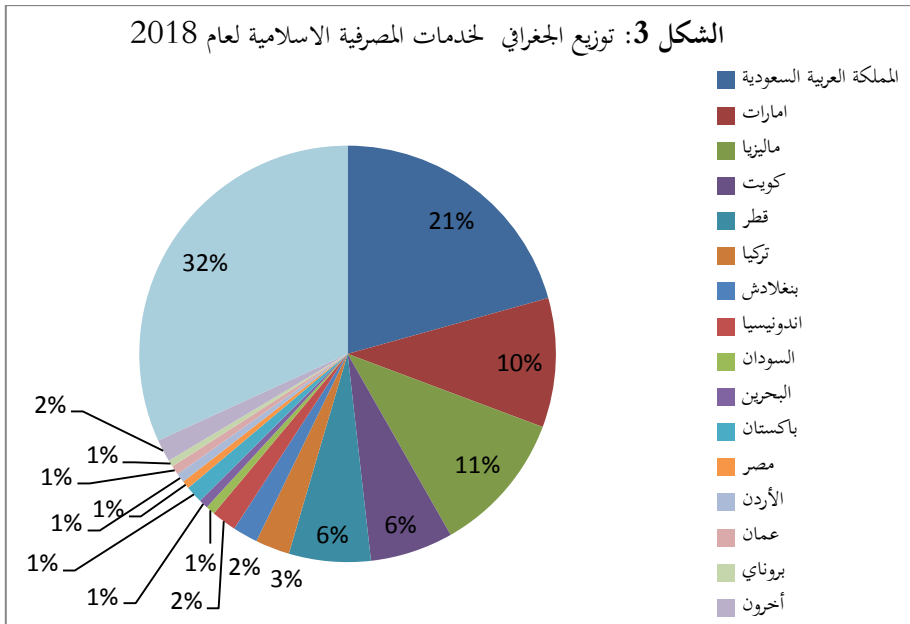
يتضح من خلال الجدول رقم (1) والرسمين البيانيين أعلاه أن هيمنة حصة قطاع الصيرفة الإسلامية في إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية تقلصت بنسبة 4% إلى 72% في الربع الثاني من عام 2018 حيث نما القطاع بنسبة 0.9% فقط ، وهو انخفاض حاد مقارنة بالنمو الذي بلغ 4.3% المسجل في عام 2017، بينما زاد قطاع سوق رأس المال الإسلامي حصته من إجمالي قيمة صناعة المالية الإسلامية بنسبة 4% إلى 27% في 2018. هذا على الرغم من النمو الأوطأ نسبياً المسجل من حيث كل من أصول الصناديق القائمة والصناديق الإسلامية ، والتي انخفضت بنسبة 1% و 8.5% على التوالي في 2018 مقارنة بأرقام 2017، على الرغم من النمو السنوي 4.3% المسجل في إجمالي مساهمات التكافل في نهاية عام 2016 ظلت حصة القطاع من إجمالي قيمة صناعة المالية الإسلامية العالمية عند 1.3% في نهاية عام 2017.

3.3 قطاعات التمويل الإسلامية

شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2018/2017 انتعاشاً في نمو أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية عبر قطاعاتها الرئيسية انطلاقاً من الخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق رأس المال

الاسلامي بما في ذلك الصناديق الاسلامية والصكوك، الى قطاع التكافل وفي ما يلي تفصيل لكل قطاع:

أ. **الخدمات المصرفية الإسلامية:** حافظ قطاع المصرفية الإسلامية على هيمنته في صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية. بنسبة نمو مقدارها 0.9% في عام 2018، مقارنة بنسبة مقدارها 4.3% في عام 2017، وحتى نهاية الربع الثاني لعام 2018 مثل قطاع المصرفية الإسلامية نسبة مقدارها 72% مقارنة 76% في عام 2017 من مجموع قيمة موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك نظرًا لانخفاض قيمة العملات المحلية مقارنة أمام الدولار الأمريكي، وخصوصًا في بعض من الاقتصادات الناشئة ذات الحضور الكبير في قطاع المصرفية الإسلامية. الرسم البياني الموالي يبين التوزيع الجغرافي لخدمات المصرفية الإسلامية لعام 2018.



المصدر: من عداد الباحثة باعتماد على تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2019.

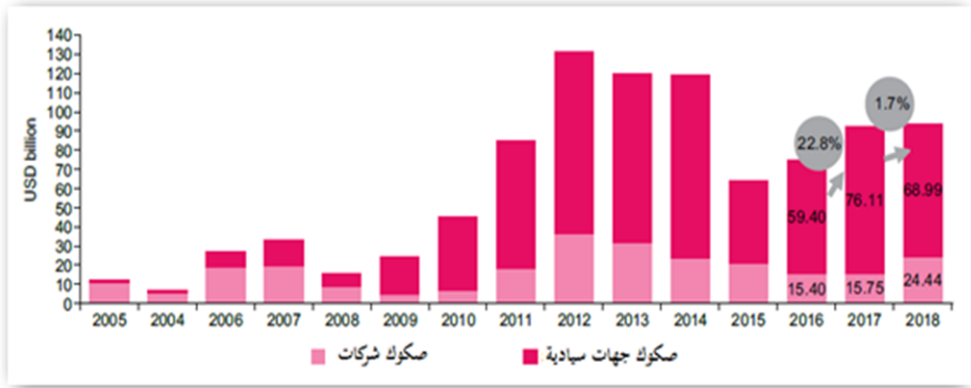
من حيث التركيز الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية، حافظت إيران على مكانتها التاريخية كأكبر سوق، حيث سجلت انخفاضًا طفيفًا بنسبة 32.1% من الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية في عام 2018 مقارنة بـ 34.4% لعام 2017 (انظر الرسم البياني أعلاه). تليها المملكة العربية السعودية

بنسبة 20.2٪ لعام 2018 بمقابل 20.4٪ لعام 2017 ، ماليزيا 10.8٪ لعام 2018 بمقابل 9.1٪ لعام 2017 الإمارات العربية المتحدة 9.8٪ لعام 2018 بمقابل 9.3٪ لعام 2017 و الكويت 6.3٪ لعام 2018 بمقابل 6.0٪ لعام 2017، والتي أكملت المراكز الخمسة الأولى. في عام 2018، شهدت ماليزيا على وجه الخصوص زيادة في حصتها المقدرة في سوق التمويل الإسلامي بنحو 71٪، والتي أصبحت المحرك الرئيسي لنمو التمويل الإسلامي في المنطقة. البلدان الأخرى في أكبر 10 دول مصرفية إسلامية، حسب الحجم، هي قطر وتركيا وبنغلاديش واندونيسيا والبحرين.

ب. سوق رأس المال الإسلامي: يواصل قطاع سوق رأس المال الإسلامي تسجيل تطورات محسنة في عام 2018. ويمثل القطاع 27٪ من أصول الصناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية، والتي تبلغ قيمتها حوالي 591.9 مليار دولار أمريكي. على الرغم من تسجيل نمو أبطأ في عام 2018، فإن الصكوك لا يزال يهيمن على قطاع سوق رأس المال الإسلامي ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإصدارات السيادية ومتعددة الأطراف القوية في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية لدعم نفقات الميزانية ذات الصلة، على غرار الاتجاه الملحوظ في أسواق الأسهم العالمية، انخفضت أصول الصناديق الإسلامية أيضاً في عام 2018 بنسبة 8.5٪ مقارنة بعام 2017 بسبب، اعتدال النمو الاقتصادي واستمرار التحديات الجيوسياسية، وتشديد أوضاع السيولة الدولية، إلخ.

- **الصكوك**: تطورت الصكوك لتكون أداة فعالة لإدارة رأس المال والنمو وتزايد الطلب العالمي على الصكوك الإسلامي كأحد الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم بصورة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى وخاصة المشاريع التحتية. حيث شهدت إصدارات الصكوك نمو ملحوظا حول العالم خلال السنوات القليلة حيث قدرت 93 بليون دولار أمريكي سنة 2018 محققة بذلك نمو بنسبة 1.7% مقارنة بسنة 2017 أين بلغ إجمالي الإصدارات 91.9 مليار دولار الأمريكي أي نمو بنسبة 22.8% مقارنة ب74.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016. الرسم البياني الموالي يبين حجم إصدارات الصكوك في العالم من 2005 إلى غاية 2018.

الشكل 4: تطور اصدارات الصكوك للفترة 2004-2018 (الوحدة: بليون دولار أمريكي)



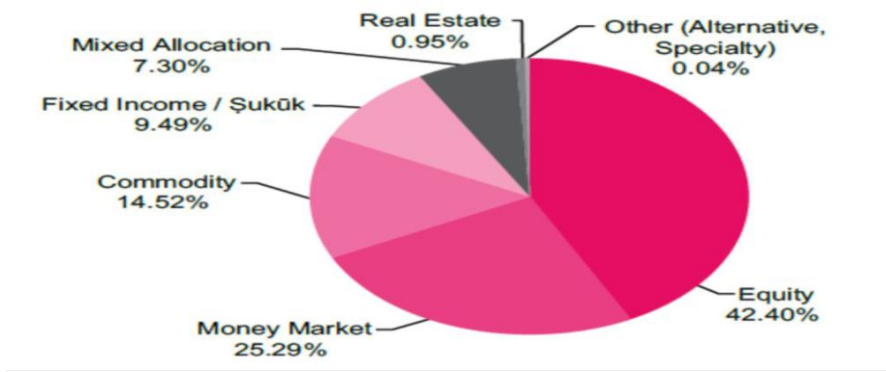
Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019, p 19

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه النمو المستمر في حجم اصدارات الصكوك بنوعيتها السيادية والشركات وقد بلغت الذروة في الحجم سنة 2012 ثم تراجع حجم الاصدارات خلال السنوات الثلاثة اللاحقة لها ليعاود حجم الاصدارات في النمو والارتفاع بدءا من سنة 2016. وتبقى الصكوك السيادية تسيطر على سوق الصكوك حيث بلغ حجم الاصدارات 68.99% من اجمالي الاصدارات سنة 2018 وفي ترتيب الدول من حيث حجم الاصدار تصدرت ماليزيا القائمة كأكبر مصدر سيادي في عام 2018 بنسبة 32.82%، بعد أن هيمنت المملكة العربية السعودية على سوق الصكوك السيادية سنة 2017 بإصدارات بلغ حجمها 29.9 مليار دولار أمريكي إلا أنها احتلت المرتبة الثانية بعد ماليزيا سنة 2018 تلتها في المرتبة الثالثة اندونيسيا التي عززت اصداراتها بصكوك سيادية خضراء.

أما بخصوص الصكوك الشركات فقد عرفت تحسنا كبيرا من حيث الاصدارات حيث بلغ 24.44 بليون دولار أمريكي سنة 2018 بعد أن كان 15.75 بليون دولار أمريكي سنة 2017. وقد كانت حصة الاسد من نصيب ماليزيا بنسبة 40.4% بعد أن كانت 60.6% سنة 2017 من اجمالي الاصدارات تلتها الإمارات العربية المتحدة بحجم اصدارات قدر بـ 8.92 بليون دولار أمريكي أي ما نسبته 36.5% من اجمالي اصدارات الصكوك الشركات (خبيزة و يومدين، 2019، صفحة 399).

- **الصناديق الإسلامية:** حققت سوق الصناديق الإسلامية حوالي 67.4 مليار أمريكي على مستوى العالم بنهاية 2018 مقارنة بالعام 2017 بقيمة إجمالية 66.7 مليار دولار أمريكي ، والجدير بالذكر أنه بينما زاد عدد الصناديق الإسلامية بنسبة 11٪ بعد انخفاض طفيف في العام السابق ، زاد إجمالي الأصول المدارة بمقدار 1.0% فقط ، مما يشير إلى أن الحجم الإجمالي للصناديق لم يشهد زيادة كبيرة. حيث سُجِّلَت زيادة في عدد الصناديق الإسلامية في عام 2018 إلى 1292 صندوقًا ، منها 860 صندوقًا نشطًا ، مقارنة بـ 1161 صندوقًا إسلاميًا ، منها 821 صندوقًا نشطًا في عام 2017 ، يمثل الشكل التالي إجمالي الأصول المدارة في الصناديق الإسلامية

الشكل 5: إجمالي الأصول المدارة في الصناديق الإسلامية لعام 2019



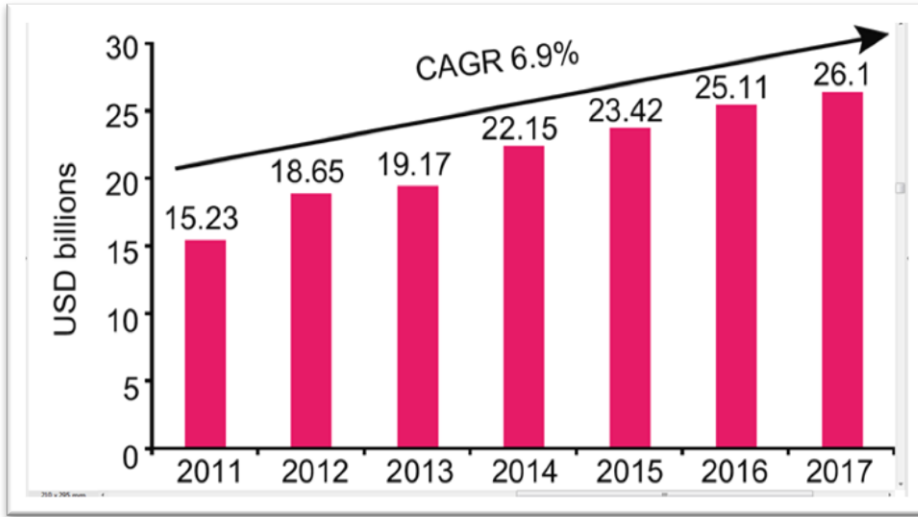
Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019, p25

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (5) أعلاه أن هيكل الصناديق الإسلامية العالمية يركز على الأسهم وسوق المال والسلع بنسبة تفوق 82٪. حيث تركزت غالبية الصناديق على أسهم بنسبة (42٪) من إجمالي مكونات صناديق استثمار ، مع زيادة في الحجم إلى 28.6 مليار دولار أمريكي بمقابل 42% بقيمة إجمالية 27.8 مليار دولار أمريكي لعام 2017 . وقد انخفض حجم الصناديق القائمة على أسواق المال بشكل طفيف إلى 25٪ ، بإجمالي 17.03 مليار دولار أمريكي بمقابل 26٪ بقيمة دولار أمريكي 17.3 مليار لعام 2017 ؛ بينما ارتفعت حصة الصناديق القائمة على السلع الأساسية إلى 15٪ من إجمالي الصناديق الإسلامية ، لتشكل 9.8 مليار دولار أمريكي بمقابل 14٪

لعام 2017 بقيمة 9.5 مليار دولار أمريكي. و تشمل فئات الأصول المهمة الأخرى للصناديق الإسلامية صناديق الدخل الثابت الصكوك بنسبة 9.49% بقيمة تبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي وصناديق التخصيص المختلطة بنسبة 7.3% بقيمة تبلغ 4.9 مليار دولار أمريكي.

ت. صناعة التكافل العالمية: في خضم التباطؤ في البيئة الاقتصادية، وارتفاع التضخم، وضغوط أسعار الصرف في البلدان التي يتم فيها توفير سوق التكافل ، نما إجمالي المساهمات التكافلية بنسبة 4.3% في عام 2017 إلى ما يقدر بنحو 26.1 مليار دولار أمريكي ، مقارنة بـ 25.11 مليار دولار أمريكي في عام 2016. خلال فترة الست سنوات 2012-2017 ، نمت مساهمات الصناعة بمتوسط معدل نمو مركب تقريباً 6.9% (انظر الرسم البياني رقم 6). (الإسلامية، 2019، صفحة 29)

أ. الشكل 6: نمو أصول التكافل الاسلامي العالمي للفترة 2011-2017 (الوحدة: بليون دولار أمريكي)



Source : Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019, p29

حسب المنطقة ، حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على ريادتها في عام 2017 كأكبر سوق تكافل عالمي ، مع مساهمات تقدر بنحو 11.71 مليار دولار أمريكي ، تمثل أكثر من 44% من إجمالي المساهمات العالمية ، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) (10.30 مليار دولار أمريكي) بنسبة 31.4% ؛ آسيا الجنوبية والمحيط الهادئ (5.2 مليار دولار

أمريكي) بنسبة 22٪ ؛ وأفريقيا جنوب الصحراء (0.5 مليار دولار أمريكي) بنسبة 2٪ ،على مستوى الدولة، تعد إيران وماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أسواق التأمين الإسلامية الرئيسية، حيث استحوذت على أكثر من 87٪ من إجمالي المساهمات في عام 2017. يقدر إجمالي مساهمات التكافل العام والعائلي في عام 2017 بمبلغ 7.159 مليار دولار أمريكي (72.6٪) و 18.94 مليار دولار أمريكي (27.4٪) على التوالي.

4.3. التحديات التي تواجه الصناعة الخدمات المالية الإسلامية

يعتمد مستقبل الصناعة الخدمات المالية الإسلامية على قدرة مؤسساتها على مواجهة التحديات التي قد تظهر في المستقبل لاسيما في ظل العالم المتغير المتجه نحو فتح الأسواق وتحرير الخدمات و الاندماجات الكبيرة والمنافسات الحادة .وعلى الرغم من تعدد أنشطة المؤسسات والمصارف الإسلامية وانتشارها في أنحاء العالم ،الا أنها تزال تواجه بعض التحديات ،ابرزها:

أ. التحديات الداخلية.

- عدم اكتمال الاطار المؤسسي الملائم للمصارف الإسلامية:

ان بناء كيان أو اطار مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحدي يواجه العمل المصرفي الاسلامي والتمويل الاسلامي ، فلكل نظام متطلباته المؤسسية ،والمصارف الاسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقا وسبلا بديلة لتلبية احتياجات التمويل المجازف والتمويل الاستهلاكي ورأس المال قصير المدى ورأس المال طويل المدى ،وهناك الحاجة الى قيام العديد من المؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة يشمل ذلك أسواق الأوراق المالية وبنوك الاستثمار والمؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وبرامج المعاشات وغيرها، ثم الحاجة الى اقامة عدد من الترتيبات المؤسسية المساندة مثل المقرض وتسهيلات التأمين واعادة التأمين والسوق المصرفية البنينة وغيرها (دراجي و أوسرير، 2011، صفحة 04).

- تحديات الموارد البشرية

ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية وبالتالي هناك بعض صعوبات في إيجاد الفقيه المتخصص في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية مما أدى الى عدم استطاعة الفقيه من ابداء الرأي الشرعي في عدد من المسائل الاقتصادية والمصرفية حتى يعرف شرحها وتفصيلها من الاقتصادي والمصرفي المتخصص ليعلم الواقع الذي سيطبق حكم الله عليه ومما يزيد الامر صعوبة هو أن الأساليب الحديثة المعتمدة في المصارف على درجة عالية من التعقيد والتجديد (حساونه، 2008، صفحة 64)

- التحديات القانونية

إن من اهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الاسلامية اليوم ان هناك عدد محدود فقط من الدول التي قامت بإصدار قوانين تختص بتنظيم النشاط المصرفي والمالي الاسلامي، بالإضافة الى ان معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الاسلامية ذلك لأنها وضعت لتناسب عمل البنوك التقليدية، وعليه فان الكثير من هذه القوانين تتضمن احكام لا تتناسب مع عمل المصارف الاسلامية كما وتعاني المصارف الاسلامية ايضا من مشكلة ارتفاع الضرائب والأرباح خاصة وان المستثمرين في المشاركة والمضاربة يعملون على التهرب من دفع هذه الضرائب من خلال عدم افصاح عن النتائج اعمالهم والأرباح المحققة، اضافة الى مشكلة الضرائب المدفوعة على الارباح التي توزع على الودائع الاستثمارية كونها لا تتعامل على أساس جزء من التكاليف الاجمالية للبنك (حسان و حسان ، 2019، صفحة 2891)

- التحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية:

باعتبار أن أساس نجاح أعمال المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة

السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية. هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم. أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية، فإنه يجب إيجاد المعايير الخاصة بهذه القضايا، و لعل هذا ما تحاول القيام به في هذا الوقت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (حسان و حسان ، 2019، صفحة 2891).

ب. التحديات الخارجية

- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية:

يواجه القطاع المصرفي والمالي الإسلامي تحديا كبيرا يتمثل في اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية، وتم التوقيع عليها بجنيف في 13\12\1997 من قبل 70 دولة، بعد مفاوضات صعبة أجريت بشأنها نظرا لصعوبة وجود حل وسط يرضي جميع الأطراف، وتنص الاتفاقية على تحرير النشاط المالي للبنوك ابتداء من عام 1999م، وسيكون نتيجة هذه الاتفاقية زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم، ولن تكون المصارف الإسلامية بمنأى عن هذه المنافسة ، خاصة عند قيام بعض البنوك التقليدية قامت باستحداث نوافذ وفروع تعمل وفق أسس الصيرفة الإسلامية

- تحديات تنفيذ متطلبات السيولة في اطار اتفاقية بازل 03:

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر السيولة معتمدة في الغالب على الودائع لدى الطلب قصير المدى نسبيا لتمويل الاستثمارات غير السائلة، فعلى سبيل المثال في عام 2012 كان 77 من خصوم المصارف الإسلامية يتألف من ودائع تحت الطلب في حين 76 من أصولها في شكل استثمارات، وبالتالي فلا يمكن تجنب قضايا عدم النضج (الاستحقاق)

كما تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة فيما يخص تلبية متطلبات معايير السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل "3"، وذلك نظرا الى انعدام أو النقص الشديد في تطوير الأسواق المالية الإسلامية بما فيها

أسواق نقدية فيما بين البنوك التي تتسم بالفعالية والمرونة الكافية للتمويل قصير المدى ،بالإضافة الى النقص الكبير في الأدوات الاستثمارية السائلة ذات اجال استحقاق قصيرة ، وهذا يعني أن المصارف الاسلامية تعاني شح في الأدوات السائلة عالية الجودة والمتوافقة مع الشريعة الاسلامية

كما أن المصارف الاسلامية تحتفظ بمستويات عالية من السيولة ولكن في نفس الوقت هي تعاني من نقص في الأسواق الخاصة بأصول السائلة ذات الجودة العالية والمتماثلة مع احكام الشريعة ، وهذا يجبر العديد منها على احتفاظ بنصيب أكبر من النقد مما يؤثر سلبا على ربحيتها ، كما أن غياب نظم التأمين على الودائع المتوافقة مع الشريعة الاسلامية يؤدي الى الاحتفاظ بسيولة فائضة (مهني، 2018، صفحة 284)

- تحدي الفجوة التكنولوجية:

تواجه الصيرفة الاسلامية تحديات الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في صناعة المالية الاسلامية خاصة ان التسارع في التغيرات والتعقد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات لابد ان يتبعه تسارع في التطوير والتحديث في نظم والخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لهم، خاصة مع الزيادة الكبيرة في عدد مستخدمي شبكة الانترنت مما يجعل التطوير والتحديث وتنويع الخدمات والمنتجات، وادخال التقنيات الحديثة بالإضافة الى اهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب واعداد الكوادر المؤهلة علميا وعمليا للتعامل مع احدث التقنيات العصرية امرا مصيريا للمصارف الاسلامية لمواجهة المنافسة المتوافقة من المؤسسات المالية العالمية ذات النقل المالي الكبير والتقدم التكنولوجي والتنوع الهائل في الخدمات (بلبكي و سنوسي، 2009، صفحة 11)

4. خاتمة

قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن مدى استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية ،كما صبت اهتماماتنا على التحديات التي تواجه استقرارها ، حيث كان الغرض من ذلك الإجابة على اشكالية بحثنا بطريقة تجعلنا نعرف بدقة مدى استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية ، من خلال

استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة باستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، يمكن أن نبرز مجموعة من النتائج و التوصيات والتي تمثلت فيما يلي:

أ. نتائج الدراسة:

على ضوء الأسئلة المطروحة في الاشكالية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تقدم الصناعة الخدمات المالية الإسلامية منتجات وخدمات مالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من جهة، ويحقق الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى؛
- حققت الصناعة الخدمات المالية الإسلامية مسار نمو إيجابي، مكنها من اكتساح أسواق دول غير إسلامية؛

- في الفترة الممتدة من 2017 الى نهاية 2018 ، حافظ قطاع المصرفية الإسلامية على هيمنته في صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية. بنسبة تتراوح ما بين 72% الى 76% من مجموع قيمة موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، أما من حيث الحجم فقد نمت المصرفية الإسلامية بمعدل 0.9% بين عامي 2017 و2018؛

- في الفترة الممتدة من 2017 الى نهاية 2018 ، زاد قطاع سوق رأس المال الإسلامي. بنسبة تتراوح ما بين 20% الى 24% من مجموع قيمة موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، أما من حيث الحجم فقد نما قطاع سوق رأس المال الإسلامي بمعدل 4% بين عامي 2017 و 2018؛

- في الفترة الممتدة من 2017 الى نهاية 2018 ، بقيت حصة قطاع التكافل في صناعة الخدمات المالية الإسلامية ثابتة بنسبة مقدارها 1.3%، اما من حيث الحجم فقد بلغت نسبة معدل النمو المتوسط المركب لفترة ست سنوات (2012-17) قرابة 6.9%؛

- يتحدد استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية بعدة تحديات قد تتعلق بهذه الصناعة في حد ذاتها وكذا بتحديات البيئة التي تنشط فيها.

ب. التوصيات

تم اقتراح بعض التوصيات و المتمثلة فيما يلي:

- ضرورة تنسيق بين جميع آليات الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بهدف التوصل الى تكامل هذه الآليات ومن ثم تحقيق الهدف المنشود، اذ ان التنسيق قضية بالغة الاهمية على صعيد استقرار صناعة الخدمات المالية وتطويرها؛
- ترقية الوعي المالي الإسلامي لجميع الأطراف (الحكومات، العملاء، المصارف الاسلامية). بهدف تحسيسهم لمدى اهمية الصناعة المالية الاسلامية، وذلك من خلال ادراج الثقافة المالية الاسلامية ضمن البرامج التربوية واستعانة بكافة الوسائل اعلامية السمعية منها والبصرية؛
- على الدول والحكومات توفير مناخ القانوني الملائم لعمل المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية؛
- تنمية رأس المال البشري في الصناعة الخدمات المالية الاسلامية؛
- الاستفادة من تجارب الدول السابقة في مجال صناعة الخدمات المالية الاسلامية ومواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على وضع خطط علاجية للتخلص من العقبات التي تحد من استقرار صناعة الخدمات المالية الاسلامية.

5. قائمة المراجع:

- Abozaid, Abdulazeem .(2015 ,12) .; *The internal challenges facing Islamic finance industry* .Munich Personal RePEc Archive تاريخ (<https://mpa.ub.uni-muenchen.de/92518/> t الاسترداد 3 15 ,2019، من
- Ali Hassnain ،Abdullah Rose و ،Muhd Zaki Zaini .(2019) .Fintech and Its Potential Impact on Islamic Banking and Finance Industry: A Case Study of Brunei Darussalam and Malaysia .*International Journal of Islamic Economics and Finance*.(1)2 ،
- Essia Ries Ahmed ،Md Aminul Islam ،Ahmad Zuqibeh و ،Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah .(2014) .Risks Management in Islamic Financial Instruments .*Advances in Environmental Biology*.(9)8 ،
- أحمد سليمان حساونه. (2008). *المصارف الإسلامية*. عمان: عالم الكتب الحديثة.
- أنفال حدة خبيزة، و نورة بومدين. (2019). *المصارف الإسلامية ودورها في دعم الصكوك الإسلامية - دراسة حالة بنك الامارات الاسلامي*. مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية ،. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- خليدة محمد بلكير، و زوليخة سنوسي. (2009). *الثورة التكنولوجية تحدي حقيقي أمام عمل المصارف الإسلامية*. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة البدائل المالية والمصرفية ، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً. عين الدفلى: المركز الجامعي خميس مليانة.
- دنيا زاد مهني. (2018). *مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية* (اطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف - 1.
- سامي السويلم. (2004). *صناعة الهندسة الإسلامية نظرات في المنهج الاسلامي*. الكويت: مركز البحوث ،شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ،بيت المشورة للتدريب.
- سليمان أحمد شوقي. (2019). *تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية(2012-2018)*. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية(89).
- طه حسان، و طاهر الشريف حسان . (2019). *الصناعة المالية الإسلامية -واقع والتحديات- .مداخلة في المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية*. شلف: جامعة شلف.
- عبد الكريم قندوز . (2008). *الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق*. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

- عبد الكريم قندوز. (2007). الهندسة المالية الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، 20(2)، 21-22.
- عبد المجيد محمود بعل. (2003). الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية. المقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. السعودية: جامعة أم القرى.
- عبد الوهاب صخري، و سميرة بن علي. (2021). تشخيص واقع الصكوك الإسلامية كآلية مستحدثة في ظل تطورات الصناعة المالية الإسلامية. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 4(1).
- علي محي الدين القره داغي. (2010). مفهوم التأمين التعاوني، ماهيته وظوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية اقتصادية. مقدم ضمن فعاليات مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وافاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. عمان: الجامعة الاردنية.
- عيسى دراجي، و منور أوسرير. (2011). تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية. مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل. غرداية: جامعة غرداية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2019). تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2019. كوالالمبور .
- محمد الأمين خنيوة، و حنان على موسى. (بلا تاريخ). منتجات الهندسة المالية الإسلامية واقع وتحديات ومناهج التطوير. تم الاسترداد من <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf>
- نوال بن عمارة. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية-تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية. مجلة الباحث(09)، 254.
- نور الدين كروش، أسماء بللعماء، و زهرة سيد اعمر. (2020). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 4(2).
- هناء محمد هلال الخيطي. (2010). دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية. مقدمة ضمن مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الإسلامي. عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.